

بالديونان فذلك قضاء على اهل الديون **قوله** بالقرابة ويحرم ما خلفه والولاية
قوله من عطاها بهم العطاء ما يفرض للمقاتلة والرزق ما يفرض للفقير المسلم
 اذا لم يكونوا متقاتلة كذا في الموب والتقدير ثلث سنين مائة في البنية
 ولان الاخذم العطايا للتحفيف وهو يخرج في كل سنة مرة واحدة **قوله**
 ضم اليه اقرب الاحياء قالوا بهذا في حق الوهب لانهم حفظوا انسابهم فاعلم
 انما جاء به على اقرب القبايل وانما يخرج فقد يصعبوا انسابهم فلا يمكن ذلك في
 حقهم فاذا لم يمكن فقد اختلفوا فيه فقال بعضهم بعينه الحال والقوي الاقرب
 فالاقرب وقال بعضهم الباقى فقال الجاني **قوله** لا يجب على القاتل شي اعني لا يلزم
 بالكل ولا انه لا معنى ان يخرج موثقه ويثمه يؤخذ به **قوله** يصح اقراره لان
 القتل والاقرار لا يلزمان العاقلة لتصور ولانته عنهم **واعلم** ان يجب الولاية
 في مال الجاني لو اجمعا اذا عاقلة البع وفي البيت المال بعدم العاقلة او كانت
 العاقلة مسخرة وهو الاصح كذا ذكره اللطيف **كتاب الوصية**
 وهي مستحبة اذا لم يكن حق مستحق لله وان كان كالزكوة والصدقة
 والبيع والصوم الخ فربما فيها فواجبة والقياس يابي جوازها لانها عليك مستحبة
 الى المال حال زوال الملك الا ان التارخ اجاز طاعة الناس **قوله**
 وزيت باقل من الثلث لان في التقيص صلبه القريب يتك مال عليه
 بخلاف اذا استعمل الثلث لانه استوفى حقه على التام فيضوت الصلاة
 والقدوة على القريب **قوله** ولا الوارثة اى بالفعل لا بالقوة طما في الوارثة
 البعيد لعولم الا لاصية لو ارث الا ان يحيزه الورثة **قوله** وقدم

هذا النص هو الذي
 في كتاب الوصية
 من كتاب الوصية
 في كتاب الوصية
 في كتاب الوصية

الدين

الدين لان فرض الوصية بغير الواجب تبرع **قوله** بقول صريح بان يقول
 رجعت عن الوصية **قوله** او فعل يقطع الا بان باع او هب او قطع ثوبا
 او ذبح شاة لان الوصية تبرع فجاز الرجوع عنها مطلقا **قوله** تبرع الا ان
 اى انما لبعض الورثة على البعض **قوله** وهد متفقد ومفوق المقعد
 لا يقدر على القيام والمفلوج من ذهب نصفه ويطلق عن كس وركب والمسلول
 من مرض السلق وقيل السلق نوع من الدرق **باب الوصية بالثلث**
قوله القرب المصطلح بين الحساب والمصطلح بينهم الاضافة على ما صرح به
 فيها سبق حيث قال في دعوى الرجلين ان ضرب الكسور بطريق الاضافة
 فانه اذا ضرب الثلث في الستة معناه ثلث الستة وهو اثنان **قوله** هو
 الربع اى ثلثة ارباع الثلث الربع اى ربع كل المال ثامل **قوله** من جرد يد
 بعشرين وفي حق عمر وباربعين فيضرب كل واحد بحسب وصيته وبما اخذ
 ما خرج منه **قوله** فيضرب بالاقول الثلث وثلث الثلث وهو عشرة في له
قوله فان الوصية بغير باطل ونظير هذا امرأة نذرت ان تصوم يوم حياها انها
 باطل ولو نذرت ان تصوم غدا فاضت في الغد بفتح النذر حتى يجب عليها
قوله وبمثل نصيب ابنه صحت كان له ابن اولم يكن **قوله** ونصيب ابنه
 لا قال في المعوان وان لم يكن له ابن تحت الوصية **قوله** وثلث والقياس
 ان يكون له نصف عند اجازة الورثة لانه اوصى بمثل نصيب ابنه ونصيب
 كل واحد من الابنين نصف وجه الاستحسان اية قصد ان يجعل مثل ابنه
 لان يزيد نصيبه على نصيب ابنه وذلك بان يجعل الموصل له كاحدهم **قوله** لانه

قوله من عطاها بهم العطاء
 ما يفرض للمقاتلة
 والرزق ما يفرض للفقير
 المسلم اذا لم يكونوا
 متقاتلة كذا في الموب
 والتقدير ثلث سنين مائة
 في البنية ولان الاخذم
 العطايا للتحفيف وهو
 يخرج في كل سنة مرة
 واحدة قوله ضم اليه
 اقرب الاحياء قالوا
 بهذا في حق الوهب لانهم
 حفظوا انسابهم فاعلم
 انما جاء به على اقرب
 القبايل وانما يخرج فقد
 يصعبوا انسابهم فلا
 يمكن ذلك في حقهم
 فاذا لم يمكن فقد
 اختلفوا فيه فقال
 بعضهم بعينه الحال
 والقوي الاقرب فالاقرب
 وقال بعضهم الباقى
 فقال الجاني قوله لا
 يجب على القاتل شي
 اعني لا يلزم بالكل
 ولا انه لا معنى ان
 يخرج موثقه ويثمه
 يؤخذ به قوله يصح
 اقراره لان القتل
 والاقرار لا يلزمان
 العاقلة لتصور ولانته
 عنهم واعلم ان يجب
 الولاية في مال الجاني
 لو اجمعا اذا عاقلة
 البع وفي البيت المال
 بعدم العاقلة او كانت
 العاقلة مسخرة وهو
 الاصح كذا ذكره
 اللطيف كتاب الوصية
 وهي مستحبة اذا لم
 يكن حق مستحق لله
 وان كان كالزكوة
 والصدقة والبيع
 والصوم الخ فربما
 فيها فواجبة
 والقياس يابي
 جوازها لانها
 عليك مستحبة
 الى المال حال
 زوال الملك الا ان
 التارخ اجاز
 طاعة الناس
 قوله وزيت باقل
 من الثلث لان في
 التقيص صلبه
 القريب يتك مال
 عليه بخلاف اذا
 استعمل الثلث
 لانه استوفى
 حقه على التام
 فيضوت الصلاة
 والقدوة على
 القريب قوله ولا
 الوارثة اى
 بالفعل لا
 بالقوة طما
 في الوارثة
 البعيد لعولم
 الا لاصية لو
 ارث الا ان
 يحيزه الورثة
 قوله وقدم